Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 05/العدد: 01
(جوان 2021) ص: 109-128

حوكمة السياسة الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Governance of economic policy as an entry point to achieve sustainable development in Algeria

عبد اللاوي خولة [1]*، بوريش رياض [2]

ABDELAOUI Khaoula[1], BOURICHE Riadh[2]

[1] جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر (الجزائر)

abdelaoui1991@gmail.com

[2] جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر (الجزائر)

bouricher@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/16 تاريخ القبول: 2021/06/02 تاريخ النشر: 2021/06/10

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية الاعتماد على مقاربة الحوكمة في عملية رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، لدورها الهام في معالجة اختلالات السياسة الاقتصادية، وهذا ما يساهم في تحقيق الشرعية والتوافق داخل المجتمع. فالاعتماد على آليات الحوكمة في السياسة الاقتصادية، يضفي عليها الشرعية والفعالية ويساهم في القضاء على الفساد، ونشر قيم المواطنة والثقافة البيئية والتنموية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، السياسة الاقتصادية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This article aims to highlight the importance of relying on the governance in the process of formulating economic policy in Algeria, for its important role in addressing economic policy imbalances, and this is what contributes to achieving legitimacy and harmony within society. Relying on the mechanisms of governance in the economic policy lends them the character of legitimacy and effectiveness and contributes to eliminating corruption, and spreading the values of citizenship, environmental and developmental culture in society, with the aim of achieving sustainable development in Algeria.

Keywords: Governance; Economic policy; Sustainable development; The Algerian economy.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة الإطار العام الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية،ويرتبط مفهوم السياسة الاقتصادية أساسا بدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية،وتشمل مجموعة البرامج والاستراتيجيات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في تخفيض معدلات البطالة، السيطرة على نسب التضخم،وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية من نمو واستقرار اقتصادي من خلال تبني مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية، والتي تخصص لها ميزانيات مالية معتبرة بهدف تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني،إلا أن النتائج التي تحققها هذه السياسات وبالرغم من أهميتها،إلا أنها لا تعكس الأهداف المسطرة لهذه السياسات ولا تتناسب مع حجم الموارد المالية المعتبرة المخصصة لها،نتيجة وجود مجموعة من المشاكل والاختلالات منها ما تعلق بالطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري،ومنها ما تعلق بضعف منظومة التخطيط والرؤيا الاستشرافية لدى صناع القرار في الجزائر.

لذلك لابد من العمل على تدارك المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وتفعيل سياساته الاقتصادية من خلال الاعتماد على مقاربة الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر،وذلك لما تشتمل عليه الحوكمة من آليات كالشفافية، المساءلة،المشاركة، حكم القانون،محاربة الفساد،وغيرها من الآليات والمبادئ التي تساهم في إضفاء الفعالية والشرعية على السياسات الاقتصادية بما يساهم في الحد من مشاكل واختلالات الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر.

وفي هذا السياق تندرج إشكالية دراستنا هذه وتتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم مقاربة الحوكمة في تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية وإرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر؟

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

_ إن الاعتماد على آليات الحوكمة من شفافية، مشاركة، مساءلة،حكم القانون، محاربة الفساد،خلال مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر يضفي طابع الشرعية والفعالية على هذه السياسات،ويقضي على العديد من الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

_ تعتبر الحوكمة خطوة هامة وضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،لدورها الهام في القضاء على سوء تسيير الموارد البشرية والمادية،بما يضمن تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم.

بالنسبة لأهداف البحث، فإننا نهدف إلى التطرق إلى أهم مشاكل واختلالات السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي تحول دون تحقيقها للأهداف المسطرة من أجلها بكفاءة وفعالية،والتعرف على أهم آليات الحوكمة في مجال السياسة الاقتصادية ودورها في تفعيل هذه السياسات وترقية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر.

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل أهم مشاكل وتحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر،والتي تحول دون تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية بالرغم من الإمكانيات المادية الضخمة المخصصة لها،وأهمية الاعتماد على مقاربة الحوكمة في صنع السياسة الاقتصادية لدورها الهام في تفعيل هذه السياسات وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2. مدخل مفاهيمي للدراسة

إن التحديد العلمي للمفاهيم وتوضيح مضامينها يعتبر بمثابة الخطوة المفتاحية والمهمة التي تتضح من خلالها الرؤيا البحثية،ومن بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة صعوبة تحديد المفاهيم

المستخدمة،لأنه يصعب وضع تعريف شامل وموحد لأي مفهوم،وهذا ما ينطبق على كل من مفاهيم الحوكمة، السياسة العامة الاقتصادية،التنمية المستدامة،فرغم الاهتمام المتزايد بهذه المفاهيم لا يوجد إجماع حول معناها،وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال هذا المحور.

1.2 : مفهوم الحوكمة:

الحوكمة كمصطلح هي الترجمة المختصرة للمصطلح « Governance »، أما فيما يخص الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي تعني:"أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

وقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الحوكمة، حيث تم طرحه لأول مرة في أدبيات البنك الدولي عام 1989،في الدراسة التي أجراها بخصوص الأزمة الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء،فقدم تعريفا عاما لمصطلح الحوكمة بأنه: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"، وعبر عنه بأسلوب الحكم،ومنذ بداية التسعينات عمل خبراء البنك الدولي على تطوير المفهوم ليكون أكثر دقة، فتم تعريفه في تقرير للبنك الدولي الصادر عام 1992 المتعلق بالحكم الراشد والتنمية،بأنه:"عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي الخاص بالإدارة، وباختيار السياسات،وتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المؤسسات العمومية،باستعمال الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، بهدف الوصول إلى نتائج ذات فعالية وتحقيق التنمية المستدامة"[1].

وقد قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعريفا للحوكمة بأنها:"استخدام السلطة السياسية وتفعيل آليات الرقابة والتسيير الجيد للموارد العامة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرشادة الاقتصادية لا تتحقق إلا عن طريق وجود مؤسسات ترتكز على مبادئ الديمقراطية واحترام القانون،من أجل تفعيل دور السلطات العمومية في تحقيق الأبعاد المسطرة سواء السياسية،الاقتصادية أو الاجتماعية "،ويشير مدلول الحوكمة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مجموعة المعطيات الدستورية

والتشريعية والتنظيمية والإدارية، التي تسعى من خلالها المؤسسات العمومية لممارسة كافة سلطاتها المخولة قانونا،بأسلوب شفاف وبمشاركة الإداريين وهذا ما يصطلح عليه بالحوكمة التنظيمية،التي تقوم بوضع القواعد والإجراءات المتبعة في عملية التسيير والرقابة[2].

فالحوكمة أو الحاكمية أو الحكمانية أو الحكم الراشد أو الحكم الجيد، كلها تعتبر مصطلحات مترجمة لكلمة governance، ورغم اختلاف التسميات فإنها تركز في مجملها على ضرورة تفعيل مبدأ مشاركة الأفراد والهيئات غير الحكومية في عملية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وقياس وتقييم مستوى الأداء الحكومي،ودفعه على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية،ويرتكز مفهوم الحوكمة على التغيير في دور الحكومة من اعتبارها بمثابة الفاعل الوحيد والمحوري في عملية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، إلى الشراكة الفاعلة والتنسيق بين مختلف الفواعل في إدارة شؤون الدولة ففي ظل نموذج الحوكمة لا تنحصر عملية صنع السياسة العامة على الحكومة لوحدها،بل يشترك المستفيدون من الخدمات العامة في عملية رسم هذه السياسة، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني، والأفراد، وتكون هذه المشاركة بهدف تحسين مستوى الخدمات العامة، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة على الأداء الحكومي.[3]

وهناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الحوكمة لتحقيقها حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في:

_ تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع، وتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشة لكافة المواطنين، والعمل على توفير مستوى من الحياة الكريمة لهم.

_ سيادة الشرعية داخل المجتمع.

_الاعتماد على مبدأ الكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد العامة[4].

والحوكمة كنظام أو كأسلوب تسيير تقتضي وجود مجموعة من الفواعل الرسمية والغير رسمية،تتمثل في:

-دولة فاعلة القدرة تتمتع بمستوى من الفعالية والممارسة الديمقراطية، وتسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة وتجسد دولة الحق والقانون.

-مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال قادر على جمع الآراء والتعبير عنها، حيث يمثل حلقة الوصل بين السلطة ومختلف فئات وشرائح المجتمع.

-قطاع خاص مؤهل يتمتع بالهيكلة والتنظيم الجيد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.

وفي مجال السياسات العمومية Public Policies، تعتبر كل من الحوكمة والحكم الجيد من المفاهيم التي تؤكد على أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من أجل تحقيق الجودة الشاملة وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب[5].

وحوكمة السياسة الاقتصادية تقوم على ضرورة الشراكة الحقيقية بين مختلف الفواعل في صنع السياسات الاقتصادية، من منطلق أن الحكم الراشد في المجال الاقتصادي يتطلب درجة من الديمقراطية التشاركية والتوافقية في صياغة وصناعة مختلف السياسات الاقتصادية.

ولابد أن تشتمل حوكمة السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى الشق الخاص بتسيير وصنع هذه السياسات، وما يتطلبه من شفافية وفعالية ومشروعية وشراكة حقيقية في عملية رسمها،على الشق المالي،فمن البديهي أن كل سياسة عامة أي كل برنامج عمل حكومي يتطلب مخصصات مالية لتنفيذه، وإذا غابت الحوكمة وما تتضمنه من مبادئ عم الفساد والتبديد ونهب المال العام، لذلك لابد أن تخضع كل سياسة عامة اقتصادية قبل الشروع في تنفيذها،أي منذ مرحلة وضع الخطة الأولية لهذه السياسة إلى مبادئ الحوكمة في التسيير وكذلك الحوكمة المالية.

وتعرف الحوكمة المالية بأنها أسلوب ممارسة سلطات في تسيير حيادي، شفاف وفعال للمالية العمومية وقائم على المشروعية،كما يمكن النظر إلى الحوكمة المالية على أنها التسيير الفعال للشؤون العمومية بواسطة مجموعة من القواعد والممارسات المشروعة،والهادفة إلى ترقية وتحسين القيم الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلع إليها المنظمات.

وإذا حاولنا تطبيق مبادئ الحوكمة على تسيير المالية العمومية، فلابد من احترام المبادئ التالية[6]:

-**المشروعية:** التي تعني المشروعية الديمقراطية لقرارات السياسة المالية،كما أنها تشمل المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

-**المسؤولية والالتزام بتقديم الحسابات:** وهذا يضم على الخصوص الشفافية المالية والتي تفترض تسيير عمومي شفاف وفعال لتسيير ومراقبة المال العام مع الالتزام بتقديم حسابات للمواطنين،وهذا ما يقتضي خيارات ميزانية عقلانية متخذة بشفافية،والتي تعطي أولوية للبرامج الاجتماعية الإنتاجية من أجل تحسين مستوى معيشة السكان وترقية التنمية الاقتصادية وليس للنفقات غير المنتجة،وهذا يعني كذلك أنه على مسؤولي هيئات التنفيذ والمؤسسات العمومية تقديم حسابات على تسييرهم، ويجب على أنظمة التدقيق أن تتماشى والمعايير الدولية و أن تكون محل مراجعة عمومية.

-**سمو القانون:** لكي تتمكن المنظمات من تقييم الفرصة الاقتصادية والتصرف دون التخوف من التدخلات التعسفية،فإنه من الضروري أن تندرج السياسة العمومية في إطار قانون منصف متوقع ومستقر،ولهذا يجب أن تكون القواعد معروفة مسبقا وأن تكون سارية المفعول ومطبقة بطريقة آلية وعادلة.

-**الفعالية:** ويعني هذا المبدأ إرادة وقدرة الهيئات والمؤسسات العمومية على القيام بمهامها وذلك يتبين ويقاس من خلال تحقيق الأهداف المسطرة،ويمر تحسين الفعالية في

إطار الحوكمة المالية قبل كل شيء وذلك بتعزيز قدرات المؤسسات العمومية في تسيير الموارد العمومية.

-**نشاط الدولة القائم على التنمية:** تقوم قرارات استثمار القطاع الخاص على المعرفة التي يمتلكها هذا الأخير حول توجه السياسة الاقتصادية للحكومة وأهدافها،إضافة إلى المعلومات المقدمة بواسطة هذه الأخيرة حول وضعية الاقتصاد والسوق،وشفافية اتخاذ القرارات وخصوصا تلك التي تتعلق بالميزانية وتنظيم وإبرام الصفقات العمومية،وهي ذات أهمية بالغة لضمان الاستعمال الفعال للموارد والتقليص من بؤر الفساد والتبذير ،وبعبارة أخرى فهي القيم الأساسية التي تحكم نشاط الدولة.

2.2 : مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تصرف عام للسلطات العمومية واع ومنظم، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال[7].

وتهدف السياسة الاقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أساسا في تحقيق النمو الاقتصادي، الاستخدام الكامل والذي يعبر عنه بمفهوم التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، إضافة إلى تحقيق عدالة توزيع الدخول والتوازن في ميزان المدفوعات.

ولكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة،لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته،وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية وهي[8]:

- **تحديد الأهداف:** والتي تترجم مساعي الدولة المراد تحقيقها،حيث تهدف السياسة الاقتصادية في العادة إلى تحقيق النمو الاقتصادي،والوصول إلى التشغيل الكامل،والتوازن في ميزان المدفوعات،واستقرار الأسعار.

– **وضع تدرج بين الأهداف:** فبعض الأهداف تكون غير منسجمة يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة،وأخرى تستلزم أهداف أولية لتحقيقها،لذا كان لزاما على الدولة أن تضع تدرج منطقي للأهداف يسهل ترجمتها إلى سياسات تؤدي إلى تحقيقها،فمثلا خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق،ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار،بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل، وتراجع مستويات التشغيل.

–**تحليل الارتباط بين الأهداف:** بعدما يتم الوضع التدريجي للأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية،مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار،لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

–**اختبار الوسائل:** والتي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف،وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد والمتمثلة في: السياسة النقدية،السياسة المالية،السياسة التجارية ...الخ.

3.2 مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تعريف قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCEDعام 1987، في تقرير لبروندتلاند Brundtland رئيسة وزراء النرويج السابقة المعنون ب"our common future" على أنها : "ذلك النوع من التنمية الذي يعمل على تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم"[9].

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها : "التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية،فتتولد دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، تكون فعالة اقتصاديا، عادلة

اجتماعيا،و ممكنة بيئيا، وهي تنمية تقوم على احترام الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية وتهتم بالناحية الاقتصادية، دون أن تهمل الهدف الاجتماعي الذي يتمثل أساسا في مكافحة الفقر والبطالة والسعي لتحقيق العدالة[10].

فجوهر التنمية المستدامة يتمثل في تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، مع مراعاة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمع.

3. علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة:

إن ظهور مفهوم الحوكمة قد تزامن مع تطور مفاهيم التنمية، حيث انتقلت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي في حد ذاته إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة،وقد اقترن هذا التطور في مفهوم التنمية بالحوكمة في أدبيات منظمات الأمم المتحدة،وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك كون النمو الاقتصادي المحقق في بعض البلدان لم يتناسب مع تحسين مستوى معيشة أغلبية سكانها، أي بمعنى أن التحسن في مستوى الدخل الوطني لا يعني بالضرورة تحسن نوعية الحياة للمواطنين،وهذا ما استلزم ضرورة تبني مقاربة الحوكمة بمختلف مبادئها وآلياتها، والعمل على مكافحة الفساد من أجل تحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة متعددة الجوانب،وقد ظهرت التنمية المستدامة خلال العقود الماضية باعتبارها موضوعا مهما في العديد من الإصلاحات وخطط الإدارة الإستراتيجية في الدول العربية،من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة[11].

وفي دراسة قام بإعدادها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1997، اعتبرت من خلالها الاستدامة بمثابة خاصية من خصائص الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، أو أن الحوكمة هي مرحلة مهمة وطريق لتحقيق التنمية المستدامة. فالحوكمة الجيدة هي

الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة[12]، ولا تعد فقط بمثابة شرط أساسي للتنمية المستدامة، بل تعتبر أيضا نتيجة من نتائج تحقق الاستدامة،فلا نستطيع أن نتحدث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة،للشروع في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد.

وحتى تتمكن الحوكمة الجيدة من تحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن تتسم بأربع عناصر رئيسية تتمثل في:

_ تكامل السياسات وتناسقها مع مختلف الهيئات التشريعية والتنفيذية والأمنية في الدولة والعمل على تحسين درجة التفاعل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ووضع خطة طويلة الأمد تخص الاقتصاد والمجتمع، مع ضرورة توفر الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق ذلك.

_ العمل على وضع أهداف عامة طويلة المدى، وتحديد معايير عامة للاستشراف متفق عليها،وقواعد محددة للتغيير عند الحاجة تكون مقبولة، من أجل اتخاذ إجراءات محددة والسير قدما نحو الاستدامة.

_ ضرورة توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الميداني.

_ الاستخدام الأمثل للموارد عبر تعزيز برامج التطوير والإبداع على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة[13].

وبالرغم من الاتفاق بين الباحثين والسياسيين على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها، إلا أن التحدي الرئيسي يكمن في تحديد المنهجية الذي يتم استخدامها في تطبيق مبادئ الحوكمة، مع ضرورة الاتفاق على طريقة محددة لقياس مدى تطبيق هذه المبادئ،وبالرغم من تعدد مؤشرات الحوكمة إلا أنها غير

دقيقة،لكونها تحصر اهتمامها في موضوع محدد من مواضيع الحوكمة كالشفافية، الديمقراطية...الخ،وفي منطقة جغرافية محددة[14].

4. تحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر

إن السياسة الاقتصادية في الجزائر تواجهها العديد من التحديات والمعوقات، فرغم المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل الارتقاء باقتصادها وتطويره عبر تبني مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التنموية بصفة دورية وتخصيص ميزانيات ضخمة لها، إلا أن النتائج التي تحققها هذه السياسات وبالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الأهداف المسطرة لها وكذلك مع حجم مخصصاتها المالية،ويعوذ ذلك لمجموعة من التحديات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تنعكس بشكل كبير ومباشر على سياساته الاقتصادية التنموية، وتقف كعقبة أمام تقدمه في مجال التنمية، منها ما تعلق بطبيعته الهيكلية ومنها ما تعلق بضعف منظومة التخطيط والرؤية الإستراتيجية لدى صناع القرار في الجزائر، ومن بين هذه التحديات ما يلي:

_ **الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:** يعتبر الاقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي بامتياز،حيث تشكل العائدات البترولية أهم مصدر للتمويل،وترتبط باقي القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الكلي للبلد بشكل مباشر بقطاع المحروقات،فالاقتصاد الجزائري يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية على حساب إستراتيجية التصنيع، وهذه الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري تشكله مرتبط بشكل كبيرو مباشر بمختلف التغيرات الحاصلة على مستوى سوق النفط العالمي، حيث تتمتع الدولة بعوائد مالية كبيرة في حال ارتفاع سعر هذا الأخير تستغلها بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل،وهذا ما يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وهش وعرضة لمختلف الأزمات والاختلالات الاقتصادية التي ترتبط بانخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي.

_ **سيطرة القطاع العام وضعف اقتصاد السوق:** يسيطر القطاع العام على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، في الوقت الذي انتقلت فيه معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، والتحدي يكمن في أن معظم التجارب في الدول العربية سيئة، وذلك لأنه لم تكن هناك فترة انتقالية كافية لتأهيل القطاع الخاص الوطني من حيث القدرات التمويلية واستيعاب النواحي الفنية،ولم يتم توجيه القطاع الخاص لأجندة تنمية وطنية، فالتجارب أفضت إلى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع،فتركزت أنشطته على التجارة و الاعتماد على الاستيراد،وتوقفت حركة التصنيع ولم يتم تطويرها،كذلك التكنولوجيا،إذ لم يتم توطينها أو تطويرها،وبالتالي أصبحت هذه الاقتصاديات مجرد أسواق لمنتجات الدول المتقدمة، وهو ما يخشى أن تجنيه التجربة في الجزائر[15].

_ **ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** وذلك نتيجة وجود العديد من التحديات والمشاكل المعيقة لهذا النوع من الاستثمار، كانعدام الشفافية وتفشي البيروقراطية،هشاشة النشاط البنكي في الجزائر، انتشار الفساد الإداري، إضافة إلى وجود مجموعة من العوائق كعدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

_ **إنتشار الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته في الجزائر:** وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على مختلف البرامج والسياسات التنموية، فبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي تتمتع بها الجزائر، والتي تجعلها من أقوى الدول، إلا أنها لم تبلغ المستوى المنشود من التنمية بمختلف مجالاتها وخاصة التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى سوء استغلال هذه الموارد، نتيجة الانتشار الواسع لمختلف مظاهر وأشكال الفساد التي

أصبحت تنخر مداخيل الدولة، وتعمل على تفويت فرص العيش الكريم لكل أفراد المجتمع.

وكل هذه التحديات والمعوقات تعتبر بمثابة عوامل تؤدي إلى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري، بالرغم من تعدد وتنوع برامجه وسياساته التنموية التي تحظى بميزانيات مالية معتبرة سنويا، وهذا ما يستلزم تفعيل منظومة التخطيط من طرف صناع القرار في الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ومجابهة تحدياته بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

5. دور آليات الحوكمة في تفعيل السياسة الاقتصادية وإرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر

ترتكز الحوكمة كنظام أو كأسلوب تسيير على مجموعة من الآليات والمبادئ الهامة،ومن بينها مبدأ المشاركة الحقيقية والفعلية لكافة فئات وشرائح المجتمع في تسيير شؤونهم العمومية واتخاذ القرارات إلى جانب الهيئات الحكومية،وهذا ما يسمح بوضع سياسات تنطلق من أولويات وطموحات الأفراد وتستجيب لاحتياجاتهم ومشاكلهم الفعلية، حيث تكون سياسات واقعية وفعالة مما يسمح بتنمية وتطوير المجتمع في كافة مجالاته،وحل مختلف المشاكل التي يعاني منها أفراده ولا بد أن تكون هذه المشاركة في مختلف مراحل صنع السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال المشاركة في التخطيط لهذه السياسات،المشاركة في التنفيذ من خلال تعبئة المواطنين لمواردهم المادية والبشرية من أجل تنفيذ هذه السياسات، وكذلك المشاركة في المتابعة والتقييم والرقابة،من خلال تقديم الإقتراحات والطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء المسؤولين وعقد جلسات عامة لمعرفة آراء المواطنين في ذلك.

وترتكز كذلك الحوكمة على مبدأ الإدارة بالشفافية، والتي تعتبر من المفاهيم الحديثة التي بإمكانها تحقيق تنمية إدارية،وتنطوي الشفافية على سهولة وفهم الإجراءات ووضوحها لتسهيل أداء الموظفين لمهامهم، وتعزيز الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال توضيح وتدقيق الإجراءات المعمول بها وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الثقة والولاء بين المواطنين[16].

وتتجلى أهمية الشفافية في تفعيل السياسة الاقتصادية من خلال الدور الهام الذي تلعبه في مكافحة الفساد،لكونها أداة فعالة للقضاء على هذه الظاهرة وأسبابها فهي تعمل على تحقيق المصلحة العامة، وتلعب دورا فعالا في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعود بالنفع على الدولة والمجتمع.

فالملاحظ في الجزائر أنه وبالرغم من المجهوذات التي تبذلها الدولة في سبيل الارتقاء باقتصادها وتطويره، ورغم المخصصات المالية المعتبرة التي تسطرها لمختلف سياساتها الاقتصادية إلا أن النتائج التي تحققها هذه السياسات وبالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الأهداف والتطلعات المسطرة لها، وذلك لكون أغلب المخصصات المالية لهذه السياسات يضيع في النهب والاختلاس ومختلف ممارسات الفساد،هذا الأخير الذي تغلغل بمختلف صوره ومجالاته في الجزائر وأصبح بمثابة العائق الحقيقي أمام كل تنمية وتقدم.

وتعتمد كذلك الحوكمة على مبدأ حكم القانون فلابد أن تندرج السياسات الاقتصادية في إطار قانون ثابت ومستقر، مع ضرورة تطبيقه بطريقة آلية وعادلة، ولابد من التطبيق الفعلي لهذه القوانين في الواقع العملي وأن لا تكون مجرد قرارات على مستوى الجرائد الرسمية، فالملاحظ في الجزائر أنها تمتلك منظومة أو ترسانة قانونية قوية في مختلف المجالات من الناحية الشكلية، وبالتالي ينبغي تطبيقها في الواقع العملي.

كما ترتكز الحوكمة على مبدأ المساءلة التي تعتبر آلية فعالة في تحقيق فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر، حيث أن المساءلة تلعب دور هام في مكافحة الفساد

لأنها تدعم وجود الوعي السياسي للمواطنين وتزيد من الديمقراطية والحكم الراشد المحلي التي تعتبر ركنا من أركانه، فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي، حيث انه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي كلما زاد الاهتمام بمكافحة الفساد.

وتطبيق مبادئ واليات الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر يحقق العديد من المزايا،ويجعل هذه السياسات تتسم بالفعالية، كما يقضي على العديد من بؤر الفساد،فانعدام آليات الرقابة والشفافية والمساءلة وغيرها من مبادئ الحوكمة يؤدي إلى استغلال السلطة وانتشار الفساد واتساع نطاقه، وهذا ما يحدث في الجزائر ،ومكافحة هذه الظاهرة تقتضي وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف صناع القرار في الجزائر لرسم سياسات عامة تلتزم بمبادئ واليات الحوكمة، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق هذه السياسات في الواقع العملي بدلا من بقائها مجرد حبر على ورق ولا تخرج عن مستوى الخطاب.

وتطبيق الجزائر لنظام حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية في صنع سياساتها الاقتصادية،يؤدي إلى صياغة برامج وسياسات تؤدي إلى تحسين مستويات معيشة السكان وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي بدوره لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر.

وفي حديثنا عن دور الحوكمة في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر، فإن الحوكمة تلعب دور هام في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال ما يلي[17]:

_ يسمح تبني إستراتيجية ضبط الفساد واعتماد آليات الحوكمة من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة.

_ الحوكمة وضبط الفساد لهما دور كبير في دعم و زيادة حجم الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى الرفع من كفاءتها الاستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية،ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها.

_ يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف أشكال الفساد، لهذا يجب إصلاح وحوكمة هذا القطاع لأنه سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية.

فالحوكمة هي أساس تحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ضمن ذلك مكافحة الفساد باعتباره معيقا للتنمية وسببا للحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وانكماش موارد الحكومة وإساءة استخدامها، والحد من جهود مكافحة الفقر وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة[18].

6. خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية بهدف الارتقاء باقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسطرها، والتي تخصص لها ميزانيات مالية معتبرة، إلا أن النتائج التي تحققها هذه السياسات لا تتلاءم مع الأهداف المسطرة ولا مع حجم الموارد المالية الضخمة المخصصة لها، نتيجة وجود العديد من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، كضعف منظومة التخطيط في الجزائر، غياب الرؤية الاستشرافية

وضعف التسيير، انتشار الفساد بكافة أشكاله وفي مختلف المجالات، حيث أن الجزء الأكبر من المخصصات المالية للسياسات الاقتصادية في الجزائر يضيع في عدم رشادة إنفاق المال العام فتفشل بذلك كل مساعي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لذلك لابد من العمل على تفعيل السياسة الاقتصادية في الجزائر والقضاء على أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على مقاربة الحوكمة في مختلف مراحل صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر وترسيخ ما تعتمده من آليات كالشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والمحاسبة، وحكم القانون ومحاربة الفساد، لدورها الهام في الارتقاء بالاقتصاد الجزائري وتطويره وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات بهدف معالجة اختلالات السياسة الاقتصادية في الجزائر ومنها:

_ تحديد أهم المشاكل الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما يمكن اقتراحه من سياسات اقتصادية مالية ونقدية وتجارية، وتلك المشاكل التي تقع معالجتها في إطار السياسات العامة للدولة.

_وضع إطار زمني محدد لتنفيذ السياسات الاقتصادية في الجزائر، بحيث تكون سياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويجب أن يكون هذا الإطار الزمني مناسب للأهداف المرجوة من هذه السياسات.

_ العمل على تفعيل منظومة التخطيط والاستشراف في الجزائر من خلال صياغة سياسات اقتصادية ملائمة مع البيئة الداخلية ومستجيبة لتطلعات واحتياجات المجتمع.

7 . الهوامش والمراجع:

[1] World Bank, governance and development ,Washington,1992, p01.

[2] Rob Loking, la gouvernance des agences autorités administratives et établissements de responsabilité , et les autres visages de la gouvernance publique , OCDE, Paris, pp 294-295.

[3] البسام بسام بن عبد الله، الحوكمة في القطاع العام،معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2016 ،ص 10.

[4] UNDP, governance for sustainable human development, united nations development program, New York, 1997 ,p03.

[5] البلي مسعود، حوكمة السياسات العامة الاجتماعية، دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة01، عدد 08، 2016، ص 211.

[6] تاكرلي صوفيا نبيلة، قدي عبد المجيد، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، عدد 02، 2018، ص169.

[7] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 29.

[8] بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية:دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 123.

[9] غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2007، ص 25.

[10] صاطوري الجودي، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 16، ص 300.

[11] قطوش بشرى، جنوحات فضيلة، دور تطبيق الحوكمة و مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 05، عدد 01، 2018، ص ص87-88.

[12] العجلوني محمد، أثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار11-09-2013، تركيا، ص08.

[13] Kemp René, Parto Saeed, Gibson Robert. B, governance for sustainable development: moving from theory to practice international journal of sustainable development, 2005, pp 12-30.

[14] البسام بسام بن عبد الله، مرجع سابق، ص11.

[15] حسن يدا (2020)، الاقتصاد الجزائري المشاكل و التحديات، متاح على الموقع: http://omran.org

[16] مليكة بوضياف، الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري، ملتقى وطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، ص ص 6-7.

[17] قطوش بشرى، جنوحات فضيلة، مرجع سابق، ص ص 100-101.

[18] نفس المرجع، ص86.